﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾

كلية التربية

مجلة شباب الباحثين

***

السياسة التعليمية في مصر منذ عام ١٩٢٣ م وحتى عام ١٩٥٢ م

(بحث مشتق من رسالة علمية تخصص أصول التربية)

إعداد

أ.د/عبدالمعين سعد الدين هندي
أستاذ أصول التربية المتفرغ
وكيل كلية التربية السابق
كلية التربية – جامعة سوهاج

د/ حامد حمادة أبوجبل
مدرس أصول التربية
كلية التربية ـ جامعة سوهاج

أ. جمال عبداللطيف محمود
باحث ماجستير – قسم أصول التربية

مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية العدد الأول – أكتوبر ٢٠١٩م

(Online)(ISSN2536-9091)print:(ISSN 1687-2649)

الملخص :

التعرف على اهم أهداف السياسة التعليمية في مصر منذ عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٥٢ ، والوقوف على أهمية السياسة التعليمية في مصر منذ عام ١٩٢٣ م وحتى عام ١٩٥٢ ، ومعرفة اهم الجهات المسئولة عن وضع السياسة التعليمية في تلك الفترة التاريخية ، معرفة آليات الجهات المسئولة على وضع السياسة التعليمية في مصر،

وتوصل البحث الحالي إلى النتائج التالية :-

لم تكن السياسة التعليمية بمصر في الفترة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥٢م وليدة الصدفة بل أنها كانت نتيجة تجارب عملية، كما أنها اعتمدت على آليات حديثة مثلما وصل إليه الغرب في مجال التعليم آنذاك فلم تكن منعزلة عما يحدث في الدول الأجنبية وذلك يرجع إلى أن قيادات التعليم بوزارة المعارف كانت قد تلقت تعليمها في الدول الأجنبية فكانت متأثرة فكرياً بتلك الدول وسعت إلى تطبيق تلك الأفكار في مجال التعليم المصري بالإضافة إلى كثرة البعثات التعليمية والمؤتمرات الدولية التي كانت الوزارة حريصة على إيفاد مبعوثين إليها لمدها بالتقارير الوافية عنها وعلى ان يوصي البحث بما يلي ،وتوسيع سلطات مجلس النواب المصري في وضع السياسة التعليمية ومتابعة تنفيذها داخل البرلمان وخارجه ،رسم خريطة تشريعية متكاملة من جانب مجلس النواب المصري للسياسة التعليمية لفترات زمنية طويلة وعدم تعديلها إلا في أضيق الحدود ضمانا لثبات واستقرا النظام التعليمي

مقدمة:

لا شك بأن التعليم هو المحور الأساسي للتقدم إذا ما أرادت الدولة نهوضاً وتقدماً تجارى به الأمم المتحضرة والمتقدمة، ولكي يكون للتعليم دوراً حيوياً وزاداً لأي دولة في عملية التقدم لا بد أن يكون له سياسة تعليمية واضحة المعالم لأن تلك السياسة التعليمية هي بمثابة الخطوط العامة التي ينهل منها التعليم أهدافه وبدونها يصبح التعليم بلا هدف أو رؤية واضحة ،ولكي نصل في مصر إلى رسم سياسة تعليمية صحيحة لا بد من دراسة السياسات التعليمية في الحقب السابقة من تاريخ مصر حتى يتسنى لنا الاستفادة من التجارب السابقة فنستفيد من الإيجابيات ونتفادى تكرار الوقوع في نفس الأخطاء.

مشكلة البحث :

تتضح مشكلة البحث الحالي في تناول السياسة التعليمية في مصر منذ عام ١٩٢٣م وحتى عام ١٩٥٢م، إذ أنَّ السياسة التعليمية في تلك الفترة تميزت بتنوعها وحداثتها وارتباطها بالأحزاب السياسية الحاكمة من جهة أخرى، وهو ما لم يكن سائداً في معظم الفترات التاريخية السابقة، فلعبت الأحزاب سواء داخل الحكومة أو في مجلس النواب دوراً محورياً في رسم السياسة التعليمية بتلك الفترة، فكانت السياسة التعليمية هي رؤية من جانب النخب السياسية والمثقفة للتعليم في تلك الفترة.

أسئلة البحث :

س ١ : ما أهمية السياسة التعليمية في مصر بصفة عامة ؟

س ٢ : ما أهداف السياسة التعليمية في مصر منذ عام ١٩٢٣ م وحتى عام ١٩٥٢ م ؟

س ٣ : ما آليات صنع السياسة التعليمية في مصر منذ عام ١٩٢٣ – ١٩٥٢ ؟

س٤ : ما الجهات المسئولة عن صنع السياسة التعليمية في مصر منذ ١٩٢٣ م – ١٩٥٢ م ؟

أهداف البحث :

١- التعرف على اهم أهداف السياسة التعليمية في مصر منذ عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٥٢

٢- الوقوف على أهمية السياسة التعليمية في مصر منذ عام ١٩٢٣ م وحتى عام ١٩٥٢

٣- معرفة اهم الجهات المسئولة عن وضع السياسة التعليمية في تلك الفترة التاريخية

٤- معرفة آليات الجهات المسئولة على وضع السياسة التعليمية في مصر.

أهمية البحث :

١- الوقوف على أسس وضع السياسة التعليمية في فترة هامة من فترات التاريخ المصري

٢- الاستفادة من تجارب مصر التاريخية في إصلاح التعليم المصري حاليا

٣- الوصول إلى رسم سياسة تعليمية للتعليم في مصر تكون معاصرة ومراعية للواقع المصري المعاش .

أولاً: أهمية السياسة التعليمية:-

إن السياسة التعليمية لها أهمية واضحة في مجال التعليم وذلك يرجع إلى أن" السياسة التعليمية لأمة من الأمم هي الأهداف العليا التي توحي إلى الدولة بانتهاج خطة خاصة في تربية أبناء البلاد وإعدادهم للحياة وهي التي توثق الصلة بين مراحل التعليم وتجعل منه وحدة قوية متماسكة تتجه مرمى واحد وتنزع إلى غاية واحدة، وهي التي توجه المشرفين على شئون التربية والتعليم والعاملين بالعمل التعليمي نحو تحقيق تلك الغاية لما ينشئون من مدارس ويضعون من برامج"(١) فتمثل السياسة التعليمية مؤشر العملية التعليمية برمتها فتوضح توجهات الدولة تجاه تعليمها، فهي ترسم الغاية من تعليم الأمة برمتها ، " فنجاح السياسة التعليمية في ماليزيا جعل الاقتصاد الماليزي يحقق تراكما كبيرا في رأس المال البشري ، لذا فإن للسياسات التعليمية دورا هاما في المساهمة لحل بعض المشكلات التي تواجهها المجتمعات مثل حل مشكلات البطالة في الولايات المتحدة في عام ١٩٧٠ م "(٢) فالسياسة التعليمية الناجحة هي التي تستطيع أن تخدم المجتمع القائم وتعمل على معالجة المشكلات

---

(١) سعيد إسماعيل علي، التعليم في مصر، القاهرة، دار الهلال، ١٩٩٥م، ص ١٢.

٢- E . vance Randall , ETAL , UNDER STANDING THE POLITICS OF RESEARCH , IN EDUCATION , EDUCATIONAL POLICY , CALIFORNIA , VOL . 13 , NO .1 , JANUARY 1999, P . 8.

التي يعاني منها ومن ثم تصبح سببا في النهضة المجتمعية المنشودة التي يسعى إليها المجتمع .

وتتبين أهمية السياسة التعليمية فيما يلي:-

١- "تحديد السبل التي يجب اتباعها لتحقيق الأهداف التربوية، وتحويل هذه الأهداف إلى أغراض.

٢- تساعد على استقرار العمل والتنفيذ حتى مع تغيير المسئولين حيث أنها تحتوي على مبادئ تحكم العمل، وقاعدة توضح طريقة تطبيق المبدأ.

٣- تُتخذ كمعايير للتقويم، ففي ضوئها يتم الحكم على الأداء الفعلي.

٤- تعتبر دستور عمل لأنها تؤدي إلى الفهم السليم لمتطلبات العمل التربوي، وبالتالي تضمن عدم الانحراف عن الخط المحدد سلفاً.

٥- تقلل من حدة المركزية لأنها تساعد على تفويض سلطات الإدارة العليا أو المركزية إلى المستويات الإدارية التالية العامة، واللامركزية الخاصة.

٦- يتم في ضوئها اتخاذ القرارات باعتبار أنها تمثل الإطار الذي يتخذ القرار في ضوئه.

٧- تحقق اتساق الممارسات داخل النظام التعليمي، كما تساعد على توجيه تصرفات كل من يشارك في العملية التعليمية، وتوفر سجلاً للمساءلة"(١) .

ثانياً: أهداف السياسة التعليمية:

تعتبر أهداف السياسة التعليمية من الجوانب الهامة التي يجب أن تكون واضحة، حيث " إن الدول المتقدمة تتأكد من مدى تحقق مضمون سياستها التعليمية من خلال ما يطبق في الواقع المدرسي حيث أنه يعكس تحقيق أهداف السياسات الموضوعة " (٢) فالأهداف هي ما يسعى أي نظام إلى تحقيقه لذلك يجب أن تقوم السياسة التعليمية بتحديد الأهداف أولاً إلا أن في الترة التاريخية الممتدة من ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢م لم توضح أهدافاً محددة من قبل وزارة المعارف- التعليم- للسياسة التعليمية إلا في نهاية تلك الحقبة وقد تمثلت هذه الأهداف في:-

---

(١) سعاد محمد عيد، تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١٣م، ص٤١.

٢- Douglas E Mitchell and Margaret E . Goertz : Education Politics for the new century , London , the falmer press , 1990 , p . 166 .

١- توحيد التعليم في المرحلة الأولى:-

والذي ترتب عليه إتاحة تكافؤ الفرص للجميع، فليس هناك مبررات للفوارق بين المدارس في هذه الفترة خاصة بعد تقرير المجانية.

٢- المسئولية الكاملة لوزارة المعارف في المرحلة الأولى:-

حيث كان الإشراف مشتركاً بينها وبين وزارة الداخلية ممثلة في مجالس المديريات، وقد رأت الوزارة في هذه الفترة إن الإشراف المشترك على التعليم يؤدي إلى كثير من الخلافات التي تؤثر تأثيراً سلبياً على حسن سير العملية التعليمية.

٣- تحقيق المجانية ونشر التعليم:-

كان هذا المبدأ يمثل أهم أسس السياسة التعليمية من حيث أن الغاية كانت التوسع في التعليم والعمل على نشره بين جميع طبقات الشعب بكافة أنواعه وعلى اختلاف مراحله.

٤- التقارب بين التعليم الثانوي العام والثانوي الفني:-

وذلك من خلال تقارب المناهج وتوحيد القسم الأول من المرحلة الثانوية بهدف تغيير النظرة المتدنية للتعليم الفني الذي تحتاج إليه البلاد" (١) وقد وضحت هذه الأهداف بعد إصدار نجيب الهلالي- وزير المعارف حينذاك- تقريره عن إصلاح التعليم في مصر والذي جاء شاملاً لكل مراحل التعليم وموضحاً أول سياسة تعليمية في مصر عام ١٩٤٤م فعكست القوانين التالية لهذا التقرير مبادئه ومحاولة تطبيق ما جاء فيه.

ثالثا : آليات وضع السياسة التعليمية:-

اعتمدت عملية وضع السياسة التعليمية في مصر بين عامي ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٥٢م على مجموعة من الآليات التي أسهمت في تكوين سياسة تعليمية واضحة قابلة للتطبيق، لأن هذه الآليات كانت في مجملها متنوعة وتقيس الجوانب المختلفة للعملية التعليمية، كما أنها كانت أيضاً تضع حلولاً وخططاً لسير العملية التعليمية بما يتفق مع المجتمع المصري.

وأهمية هذه الآليات ترجع إلى كونها هي الوسيلة التي ترسم الخطوط العامة للسياسة التعليمية

---

(١) وزارة المعارف العمومية، تقرير عن تطوير التعليم في مصر في العام الدراسي ١٩٥١- ١٩٥٢، القاهرة، مطبعة وزارة المعارف العمومية، ١٩٥٢، ص ٥-٨.

ويمكن توضيح آليات وضع السياسات التعليمية فيما يلي:-

أولا : آلية عقد وحضور المؤتمرات التربوية:

قد تمثلت هذه الآلية في الآتي:-

أ- مؤتمر التعليم الأولي:-

تم عقد مؤتمر التعليم الأولي بالقاهرة في الفترة الممتدة من ١٦ إلى ٢٢ يوليو عام ١٩٢٥م وكان هذا المؤتمر الأول بعد إصدار دستور ١٩٢٣ وذلك لبحث تداعيات نص الدستور على جعل التعليم الأولي تعليماً إلزامياً، لذلك اقتصر هذا المؤتمر على موضوعات تتعلق بالتعليم الأولي.

حيث "ناقش المؤتمر موضوع التعليم الأولي من زوايا متعددة من حيث الهدف منه، وموضوعه في نظام التعليم، ومناهجه، وأماكن الدراسة وتأثيثها، وإعداد المعلمين والمعلمات، وتوفير الميزانية، وتعليم البنات وغير ذلك من موضوعات تمثل جوانب رئيسية فيه، وقد أوضح المؤتمر أن الهدف من التعليم الأولي يتحدد في تكوين الطفل تكويناً متكاملاً وإعداد الحياة العملية.

وقد انتهى المؤتمر إلى صياغة عدد من التوصيات وهي:

- ضرورة الربط بين التعليم الأولي والابتدائي تمهيداً لتوحيد التعليم في هذه المرحلة، وذلك على النحو المتبع في الدول الديمقراطية.

- أن تكون طبيعة التعليم في المدارس الأولية في الفرقتين الأولى والثانية مماثلة لما في رياض الأطفال.

- تحديد مدة الإلزام بست سنوات تبدأ من السابعة وحتى الثالثة عشرة.

- التزام الوزارة بتوفير ميزانية التعليم الأولي" (١).

ب- مؤتمر الاتحاد العالمي لجماعات التربية:-

تم عقد هذا المؤتمر في مدينة أدنبره، من ٢٠-٢٧ يوليو سنة ١٩٢٥م حيث تناول المؤتمر مجموعة من المحاور وهي:-

١- التربية ما قبل المدرسة ٢ - التعليم الأولي

---

(١) نقابة المعلمين، مؤتمر نقابة المعلمين ١٦-٢٢ يوليو ١٩٢٥، القاهرة، صحيفة المعلمين، العدد ٤، يوليو ١٩٢٥م، ص ٣٧و ٣٠٨.

٣- التعليم الثانوي ٤ – التربية الخلقية

٥- الأمية

وقد توصل المؤتمر إلى مجموعة من التوصيات أهمها ما يلي:-

١- "الاتفاق على المواد التي تدرس في المرحلة الثانوية بحيث تشمل علم التاريخ- العلوم الطبيعية وعلوم الحياة- مبادئ الاقتصاد السياسي- الفنون الجميلة- الجغرافيا.

٢- تبادل المدرسين في المدارس الثانوية وتسهيل السياحات والرحلات للمدرسين والتلاميذ على السواء في البلاد المختلفة لما في ذلك من فوائد تعود عليهم.

٣- وجوب تدريس لغة أجنبية واحدة على الأقل في المدارس الثانوية.

٤- تتح مدارس لمواصلة الحاصلين على التعليم الأولي يكون هدفها إعداد طلبتها للحرف المختلفة على حسب الظروف المحلية للبلاد التي تقتضيها سواء كانت زراعية أم صناعية أم تجارية وأن تكون هذه المدارس نصف يومية على أن تلحق طلبتها [صبيانها] في الحرف المختلفة في النصف الثاني من اليوم" (١)

ج- المؤتمر العالمي للتربية الحديثة:-

عقد هذا المؤتمر في مدينة السنيور بالدنمارك عام ١٩٢٩م، ولقد شاركت مصر في هذا المؤتمر بوفد رسمي من وزارة المعارف، وقد تناول هذا المؤتمر الاتجاهات الحديثة وكيفية تطبيقها ونشرها داخل الأقطار المختلفة.

د- المؤتمر الدولي التاسع للتعليم:-

عقد هذا المؤتمر في مدينة جنيف بسويسرا من ٤-٩ مارس عام ١٩٤٦م ولقد تناول المؤتمر ثلاثة محاور هي:

- "المحور الأول: تقارير وزارة المعارف عن الإصلاحات التعليمية بعد الحرب.
- المحور الثاني: مبدأ تكافؤ الفرص في الالتحاق بالمدارس الثانوية.
- المحور الثالث: تدريس علم الصحة بالمدارس الابتدائية والثانوية" (٢)

---

(١) وزارة المعارف، تقرير عن مؤتمر الاتحاد العالمي لجماعات التربية، القاهرة ،هيئة المطابع الأميرية ١٩٢٦ م ، ص٩-١٨.

(٢) وزارة المعارف، تقرير عن المؤتمر الدولي التاسع للتعليم العام، القاهرة، هيئة المطابع الأميرية، ١٩٤٧م، ص٣.

وقد أوصى المؤتمر بما يي:-

١. "تنظيم توجيه التلاميذ في السنة النهائية للتعليم الابتدائي.

٢. أن يزداد الارتباط بين التعليم الابتدائي وأنواع التعليم الثانوي، على نحو يسمح بالانتقال بسهولة من مرحلة إلى أخرى.

٣. ينبغي أن تيسر للمدرسين جميع الوسائل والأدوات التوضيحية اللازمة لتدريس علم الصحة. (١)

هـ- مؤتمر رابطة التربية الحديثة:-

عقد هذا المؤتمر في جامعة السوريون بباريس تحت مسمى (إصلاح التعليم في مختلف الممالك ومدى اتفاقه مع اتجاهات التربية الحديثة) وكانت موضوعات المؤتمر تتناول ما يلي:-

١- "التعليم في المرحلة الأولى:

أ- مدارس الحضانة ب- المدارس الابتدائية

٢- التعليم في المرحلة الثانية:

أ- التعليم الثانوي العام ب- التعليم الفني" (٢).

وقد توصل المؤتمر إلى مجموعة من التوصيات وهي:

١- "اتفق الحاضرون على أن:

- المرحلة الأولى: مرحلة الحضانة من ٣ سنوات إلى ٦ سنوات أو سبع سنوات وهناك رغبة صريحة في مدها للسابعة على ألا يبدأ تعليم القراءة والكتابة إلا في السادسة وبذلك تصحيح السنة الأخيرة من الحضانة ٦-٧ كسنة تحضيرية.

- المرحلة الثانية: مرحلة ابتدائي من ٦ أو ٧سنوات إلى ١١ أو ١٢ سنة وهذه مدرسة واحدة للجميع.

- المرحلة الثالثة: من ١١ أو ١٢ سنة إلى ١٥ أو ١٦ سنة تسمى مرحلة التوجيهية وفيها اختيار أوسع.

---

(١) وزارة المعارف، تقرير عن المؤتمر الدولي التاسع للتعليم العام، المرجع السابق، ص ١٥٥- ١٧٦.

(٢) وزارة المعارف، تقرير عن مؤتمر رابطة التربية الحديثة، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٧م، ص ٥-٦.

- المرحلة الرابعة: من ١٦-١٨ سنة وهي مرحلة التخصيص.
- المرحلة الخامسة: من ١٨-١٩ أو ٢٠ سنة المرحلة الإعدادية للجامعة.
- المرحلة السادسة:مرحلة التعليم الجامعي.

٢- بالنسبة للتعليم الابتدائي اتفق الحاضرون على: تأجيل البرامج المحددة إلى ما بعد سن ١١ ويكتفى إلى سن ١١ بوضع إرشادات عامة فكل ما يراد في هذه المرحلة أن يتصل الطفل بالبيئة اتصالاً واسعاً حراً وأن يكتفى بكسب المهارات الأولية من قراءة وكتابة ورسم ومبادئ حساب.

٣- أما بالنسبة للمرحلة الثانوية يرى المؤتمرون تقسيم مرحلة التعليم الثانوي إلى قسمين: المرحلة الأولى: من ١١- ١٥ للتوجيه ، والثانية: من ١٥- ١٨ للتشعب علمي أو أدبي.

٤- ضرورة جعل التعليم الثانوي بالمجان ومنح المحتاجين إعانات فوق المجانية.

٥- الاتجاه إلى الطرق الحديثة في التدريس.

٦- العمل على دوام الاتصال المباشر عن طريق الرحلات وتبادل الأساتذة والطلاب" (١) تميز هذا المؤتمر بأنه أكد على ضرورة توحيد مرحلة التعليم الأولي باسم التعليم الابتدائي وهو ما لاقى صداه داخل الأوساط المصرية ونادى به طه حسين وغيره وطبق بعد ذلك

ثانيا: آلية استقدام الخبراء الأجانب:-

اعتمدت وزارة المعارف على هذه الآلية في بداية تلك الفترة كوسيلة لتطوير التعليم في مصر بعد إصدار دستور ١٩٢٣م، حيث استقدمت الوزارة اثنين من الخبراء هما المستر مان والمستر كلاباريد وقد وضع كلاً منهما تقريره عن التعليم وجهة نظره في تطويره.

أ- المستر مان وتقريره:-

كان المفتش مان هو اول الخبيرين، هو مفتش المدارس بإدارة المعارف الإنجليزية، وقد طلبت منه الحكومة المصرية متمثلة في وزارة المعارف ان يعد تقريراً عن سبل إصلاح التعليم المصري في الفترة التي امتدت من سبتمبر ١٩٢٨ حتى أبريل ١٩٢٩م حيث طلبت الوزارة من مان أن يدرس ما يلي:-

١. "مدارس المعلمين وما يدرس بها من مواد هل تكون مواد تربوية أن مواد ثقافية؟

---

(١) وزارة المعارف، تقرير عن مؤتمر رابطة التربية الحديثة، مرجع سابق، ص ٨-٤٩.

٢. درس نظام التعليم الأولي والإلزامي وهل هو ملائم من الوجهتين الاجتماعية والتعليمية لحالة الأمة في الوقت الحاضر.

٣. ما هي النسبة التي يجب تخصيصها للتعليم من ميزانية الدولة.

٤. ما هو عدد المحال- الفصول- التي يجب إيجادها في كل مرحلة من مداخل التعليم العام بالنسبة إلى عدد السكان وكذلك عدد الأماكن التي يجب إعدادها للتعليم الفني المتوسط أي الصناعي والزراعي والتجاري" (١).

وقد توصل التقرير إلى مجموعة من التوصيات أهمها ما يلي:-

١- الإسراع في إنشاء عدد من المدارس الأولية يكفي لتعليم كل من يبلغ سن التعليم الأولي من البنين والبنات في مصر.

٢- إنشاء أقسام للأطفال في المدارس الحكومية لتعليم جميع الأطفال.

٣- توجيه الجهد اللازم لتعميم التعليم الأولي الأساسي.

٤- إنشاء معهد التربية.

٥- عدد المحال- الأماكن- الموجودة حالياً بالمدارس الأولية هي ٥٣١٠٠٠ محل في حين أن البلاد تحتاج فعلاً إلى ما يقرب من ١٥٠٠٠٠٠ محل، إذا جعلت مدة الدراسة خمس سنوات فقط.

٦- تقرير الميزانية تقرره السلطة المختصة بعد فحص جميع ما تتطلبه المصالح الأخرى من مال الحكومة فحصاً وافياً" (٢) وبالنظر إلى ما توصل إليه تقرير مان نجد أن التقرير لم يكتف بما أوكل إليه من دراسة بل تطرق إلى دراسة النظام التعليمي ككل حيث شمل إدارة التعليم العام والمدارس الابتدائية والثانوية وكذلك نظم الامتحانات والمدارس الفنية والأولية وطرق التدريس والنواحي الصحية لتلاميذ المدارس، وهو ما لم يطلب منه، ووضع لها تصوراً فيما يخص تطويرها؛ كما يعاب على التقرير أيضاً اهتمامه الواضح بتدريس اللغة الإنجليزية وضرورة العناية بها وأهمل الحديث بالاستفاضة هذه عن تدريس اللغة مما يعد إهمالاً لأحد مقومات الوحدة الوطنية المصرية وهو عامل اللغة.

---

(١) مان، تقرير عن بعض النواحي التعليم في مصر مرفوع إلى وزير المعارف من المفتش مان مفتش المدارس بإدارة المعارف الإنجليزية، القاهرة، هيئة المطابع الأميرية، ١٩٣١، ص د.هـ.

(٢) مان، تقرير عن بعض نواحي التعليم في مصر، مرجع سابق، ص ١٠٣- ١١٣.

ب- كلاباريد وتقريره:

كان كلاباريد يعمل طبيباً لعلم النفس في كلية العلوم- جامعة جنيف- طلبت منه وزارة المعارف أن يقدم خطة شاملة لإصلاح التعليم في مصر وكان ذلك في أكتوبر عام ١٩٢٨م وقدم تقريره في مايو عام ١٩٢٩م وقد توصل كلاباريد إلى مجموعة من المبادئ التربوية جعلها بتقريره المرفوع إلى وزارة المعارف من أهمها ما يلي:

١. يجب أن تكون التربية وظيفة الحاجة والمصلحة فإذا كان التعليم مثمراً لا بد أن يكون محوره مصلحة التلميذ فالمسألة بالنسبة لمصلحة التلميذ مسألة حياة أو موت.

٢. اللعب: فقد أثبت علم النفس أن اللعب ميل فطري في الطفل وله أثره التربوي فيه.

٣. الغرضية: بأن يجعل التلاميذ يستشعرون بفائدة العمل الذي يُطلب منهم أداؤه.

٤. الحرية.

٥. أن يكون التعليم فردياً- اجتماعياً: أما بوجوب كونه فردياً يجب مراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ، واجتماعياً: أن يكون متصلاً بالحياة الاجتماعية.

٦ - إنشاء معهد عالٍ للتربية" (١) تميز هذا التقرير عن سابقه بأن هذا التقرير قد وضع على أسس من الاختبارات النفسية لقياس مستوى الذكاء لدى الطلاب، كما اهتم التقرير بالطلاب وكيفية إعدادهم جيداً من أجل تقبلهم او تهيئتهم للتعليم، وهي المرة الأولى التي كان يتم الدعوة فيها بالطلاب بناء على نتائج مقاييس واختبارات علمية.

وقد توصل كلاباريد إلى ما توصل إليه مان من قبل وهو ضرورة إنشاء معهد للتربية لإعداد المعلمين لمراحل التعليم المختلفة.

ثالثا : آلية إعداد الدراسات والتقارير:-

تعدد آلية إعداد الدراسات والتقارير والتي يمكن توضيحها فيما يلي:-

أ- آلية التقارير السنوية:-

نهجت وزارة المعارف أسلوباً متميزاً يتمثل في إعداد التقارير السنوية عن حالة التعليم في مصر والتي كانت تصدر بشكل دوري في نهاية كل عام دراسي بداية من العام الدراسي

---

(١) كلاباريد، تقرير مرفوع إلى وزارة المعارف من مستر كلاباريد، القاهرة، هيئة المطابع الأميرية، ١٩٣١م، ص٢٦- ٥٩.

١٩٢٣/ ١٩٢٤م وحتى نهاية العام الدراسي ١٩٥١/ ١٩٥٢م وكانت تلك التقارير تقوم على أمرين:

الأول: رصد الواقع والذي كان يشمل حالة عدد المدارس المصرية الموجودة ونوعها عدد الطلاب وأعداد المدرسين والمناهج الدراسية التي تدرس.

الثاني: توضيح ما سوف يتم في العام الدراسي القادم خاصة في مجال التوسع في اعتناء المدارس بمختلف مراحلها أو في مجال إعداد المعلمين او المناهج الدراسية.

ب- تقرير الهلالي عن التعليم الثانوي:-

أصدر أحمد نجيب الهلالي عام ١٩٣٥م تقريراً عن إصلاح التعليم الثانوي هذا التقرير جانبان هما: رصد لعيوب التعليم الثانوي، والثاني: يشمل حلولاً لتلك العيوب والمشكلات.

وقد تمثلت هذه العيوب في:

"ازدياد عدد المواد الدراسية وعدم التناسب بين ما يدرسه الطالب للثقافة العامة وما يجب تدريسه تمهيداً للتخصص ونظام الامتحانات وكذلك إهمال شأن المعلمين ... وقد رأى الهلالي أن أساس هذه العيوب يرجع إلى عدم استقرار السياسة التعليمية في مصر بتلك الفترة.

وقدم الهلالي حلولاً لوضع سياسة تعليمية واضحة للتعليم الثانوي تتمثل فيما يلي:-

١. الاعتماد على قرارات مؤتمر التعليم الذي تم انعقاده في روما أغسطس سنة ١٩٣٤م والذي أكد على أن غاية التعليم ليست تزويد الطلاب بالمعلومات فقط، ولكن تهيئتهم للحياة.

٢. الاستفادة من خبرات الدول التي كانت لها تجارب مماثلة في مجال التعليم من قبل مثل فرنسا وانجلترا وإيطاليا.

٣. تقسيم المرحلة الثانوية إلى قسمين" (١) وكان لهذا التقرير صداه في إصلاح التعليم الثانوي وقد تمثل ذلك في القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣٧م والذي تبنى وجهة نظر أحمد نجيب الهلالي في فكرة تقسيم المرحلة الثانوية إلى قسمين جعلت مدتها خمس سنوات منها أربع سنوات للدراسة العامة وسنة أخرى للتوجيه بقسميها العلمي أو الأدبي، وقد يرجع سرعة الاستجابة إلى هذا التقرير ووضعه في إطار التنفيذ إلى كون مصدره هو وزير المعارف نفسه الذي كان يتولى الوزارة وقت صدور هذا القانون.

---

(١) أحمد نجيب الهلالي، التعليم الثانوي عيوبه ووسائل إصلاحه، القاهرة، هيئة المطابع الأميرية، ١٩٣٥م، ص ٤-٦ و ص ٣٥.

ج-دراسة إسماعيل القباني عن السياسة التعليمية:-

تناولت هذه الدراسة مشكلات التعليم في مصر وركزت على ثنائية التعليم الابتدائي والإلزامي وحاولت أن تضع مجموعة من الحلول من أجل إصلاح التعليم في مصر تمثلت في:

١. "الاهتمام بالناحية الكيفية إلى جانب الناحية الكمية في التعليم.

٢. ربط التعليم بواقع المجتمع وذلك لتجديد ما تتطلبه ظروف المجتمع وما يهدف إلى تحقيقه.

٣. العمل على تنمية الشخصية المتكاملة من مختلف الجوانب الجسمية والنفسية والوطنية

٤. تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص من خلال اشتراك جميع الأطفال في تعليم واحد معتمداً على المرحلة العمرية التي تتمايز فيها الاستعدادات والميول ومن ثم توجيههم إلى مجالات التعليم التي تناسب كلاً منهم.

٥. إصلاح نظم الامتحانات" (١) تميزت هذه الدراسة بأنها تأثرت بالاختبارات النفسية التي طبقها القباني مع كلاباريد حين حضوره إلى مصر عام ١٩٢٩م وإعداده لتقرير عن إصلاح التعليم في مصر، حيث سلك القباني نفس النهج مما جعله يؤكد على أهمية العناية بالنواحي المتكاملة لشخصية التلميذ وليس الاهتمام بالجانب المعرفي فقط.

د- تقرير الهلالي عن إصلاح التعليم في مصر:-

أصدر الهلالي تقريراً مفصلاً عن إصلاح التعليم في مصر عام ١٩٤٣م والذي جاء شاملاً لكل جوانب التعليم في مصر، ورؤية شاملة حول وضع سياسة ثابتة للتعليم في مصر، حدد فيه ما يجب أن يكون في إصلاح التعليم حيث أكد على أن "الأمة يجب أن تتوسع في التعليم طولاً وعرضاً وعمقاً، أما الطول فيعنون به زيادة مدة الدراسة، سواء في ذلك التعليم الإلزامي للصغار والتعليم التثقيفي للشباب، والتعليم التكميلي للكبار ... وأما العمق فيعنون به إتقان التعليم من حيث اختيار نوعه وتقدير مادته والملائمة بين ذلك وبين طاقة المتعلم وحاجته، على أنه ينبغي أن يلحظ في ذلك غرضان:

---

(١) إسماعيل محمود القباني، سياسة التعليم في مصر، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٩م، ص١٩.

الأول: منفعة التعليم نفسه، والثاني: منفعة الأمة" (١) فأكد الهلالي على ضرورة نشر التعليم وجعله متاحاً للجميع كما ناقش ضرورة أن يكون التعليم متميزاً، كما ناقش قضية ميزانية التعليم وما يجب أن يكون بالنسبة لما ينفق على التعليم، كما ناقش الهلالي في تقريره الأعداد التي يجب أن تكون في المدارس المصرية ونسبتها إلى الأعداد الحالية، وتناول أيضاً السياسة التعليمية وأهميتها، كما تناول المواد الدراسية التي تدرس بالمواد الدراسية على اختلاف أنواعها.

رابعا : آلية تشكيل اللجان:-

استخدمت اللجان ضمن آليات صنع السياسة التعليمية وذلك لما لها من دور فعال في التطوير الفعلي للتعليم، كما انها الآلية الأكثر شيوعاً من جانب الجهات الحكومية لدراسة المشكلات التي تواجهها ووضع حلولاً لها ومن أهم هذه اللجان ما يلي:-

أ- لجنة إصلاح التعليم الأولي:-

شكلت وزارة المعارف لجنة لإصلاح التعليم الإلزامي عام ١٩٤٠م والتي تقدمت بمشروعها لإصلاح هذا التعليم إلى المجلس الأعلى للتعليم عام ١٩٤١م وكانت ملامح الإصلاح تتمثل في "إقرار مبدأ توحيد التعليم الإلزامي والتعليم الابتدائي، على أن يبدأ هذا المبدأ على خطوات تفادياً للطفرة، وتحقيقاً لذلك اقترحت اللجنة أن تكون مدة التعليم الإلزامي ست سنوات من سن السادسة ليكون معادلاً لمرحلتي رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، على أن يكتفى في أول الأمر جعل المدة خمس سنوات، ترفع إلى ست عندما تتوافر للدولة الموارد اللازمة لذلك. واقترحت اللجنة كذلك أن تكون الدراسة في الفرق الأربع الأولى من التعليم الإلزامي معادلة لمثيلتها في السنتين الثانية والثالثة برياض الأطفال والسنتين الأولى والثانية من المدارس الابتدائية ويترتب على هذا ضرورة إلغاء اللغة الأجنبية من السنة الثانية بالتعليم الابتدائي، وفي نهاية هذه المرحلة- أي حوالي سن العاشرة- يجوز لكل طفل من أطفال التعليم الإلزامي أن يتقدم إلى امتحان مسابقة يمنح المتفوقون فيه المجانية بالمدارس الابتدائية، ويتسنى لهم بذلك الانتقال إلى السنة الثالثة الابتدائية، ثم إلى التعليم الثانوي إذا استمروا في التفوق، أما من لا يحصلون على هذه المجانية فيتابعون الدراسة بالمدارس الإلزامية سنة أخرى- ترفع

(١) أحمد نجيب الهلالي، تقرير عن إصلاح التعليم، مرجع سابق، ص ٨.

فيما بعد إلى سنتين وتصبغ الدراسة في هذه المرحلة الأخيرة صبغة عملية، بحيث تعد الطفل لحياته المستقبلية" (١) مثلت اقتراحات هذه اللجنة اعترافاً حكومياً من قبل وزارة المعارف الذي أوضح ضرورة توحيد التعليم الأولي والابتدائي، كما أن هذه الاقتراحات مثلت خطوات عملية لتحقيق هذا الأمر بشكل مرحلي تبدأ بأن يكون لمتفوقي المدارس الأولية الحق في دخول المدارس الابتدائية مجاناً وهو أمر لم يكن متاحاً لهم من قبل إلا أنه يعاب على تلك المقررات ربط المجانية والالتحاق بالمرحلة الابتدائية بالتفوق الدائم مما يعد إرهاقاً نفسياً وضغطاً عصبياً على التلاميذ، كما أن تلك القرارات لم نجد فيها جدولاً زمنياً لتحقيق التوحيد التام بين المرحلتين.

ب-اللجنة الوزارية المشتركة:-

شكلت لجنة مشتركة من جميع الوزارات المختصة "لوضع خطة ثابتة تقرها الحكومة مع مراعاة إمكانيات البلاد تحدد الغرض الأصلي من التعليم، وذلك بناء على طلب وزارة المعارف من مجلس الوزراء بعد أن أشار بعض الفنيين في الوزارة إلى أن التعليم الإلزامي قاصر عن تحقيق أغراضه التي وضع لأجلها، وبالفعل تم تشكيل اللجنة التي قررت أن تتحمل الدولة العجز في ميزانيات مجالس المديريات الخاصة بالتعليم الإلزامي" (٢) فركزت تلك اللجنة على التعليم الأولي وسبل إصلاحه، وكان تركيزها على سبل نشر ذلك التعليم وكيفية توفير الدعم المالي له سواء من قبل وزارة المعارف أو من مجالس المديريات التي كانت تنفق على التعليم الأولي من الضرائب التي تفرضها على المواطنين بكل مديرية.

وتنفيذاً لآراء تلك اللجان صدرت مجموعة من القرارات منها إلغاء الرسوم المدرسية في كل المدارس الابتدائية عام ١٩٤٤م، وإنشاء مدارس تجريبية لتطبيق نظام اليوم الكامل، مثل إنشاء المنايل عام ١٩٤٥م، مما يدل على أن الكثير من مقترحات كان لها أثر بالغ على الحياة التعليمية بمصر بتلك الفترة.

---

(١) أحمد إسماعيل حجي، التاريخ الثقافي للتعليم في مصر، القاهرة ، دار الفكر العربي ،٢٠٠٢ م ، ص ١٥٩- ١٦٠.

(٢) وزارة المعارف، تقرير عن نشأة التعليم الأولي وتطوراته مقدم إلى المجلس الأعلى للتعليم، القاهرة، هيئة المطابع الأميرية، ١٩٤٦م، ص ١٥.

خامسا : آلية الآراء التربوية:-

امتازت الفترة التاريخية الممتدة بين عام ١٩٢٣ وعام ١٩٥٢م بتنوع الأفكار والآراء في مجال التعليم وقد تزعم تلك الآراء إسماعيل القباني وطه حسين وسيتضح ذلك فيما يلي:-

أ- آراء إسماعيل القباني التربوية:-

" ارتبطت آراء إسماعيل القباني بها أطلق عليه فكرة [الكيف] ذلك لأنه كان يؤمن بالتخطيط والاستعداد لكل مشروع تعليمي فهو ضد الارتجال ويؤثر التروي قبل التنفيذ فهو إذا كان يؤمن بتوحيد المرحلة الأولى من التعليم وتعميم هذه المرحلة إلا أنه كان يردد دائماً مراعاة موارد البلاد وإمكانياتها وأن تعليم ألف من الأطفال تعليماً منتجاً خير من حشد ألفين في المدارس من غير أن يستفيدوا من ذلك فائدة جدية، وضرورة مراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ وربط المدرسة بالبيئة المصرية مما يستدعي تطوير المناهج وطرق التدريس والإدارة المدرسية وكان يؤمن بالتجريب في مجال التربية والتعليم وإليه يرجع الفضل في إنشاء المدارس التجريبية" (١) فسيطرة فكرة الكيف- أو جودة التعليم- على أفكار إسماعيل القباني التربوية لما يرى في ذلك من فائدة تعود على الفرد والمجتمع، مما يترتب على ذلك عدم إتاحة التعليم للجميع بل يلتحق من لديه قدرات عقلية متميزة وهو ما يعد هذا منع لحق مهم من حقوق الإنسان ألا وهو حقه في التعليم.

كما "أراد إسماعيل القباني بوجهة نظره أن يجعل التعليم في المرحلة الأولى إلزامياً لجميع الأطفال. ثم يبدأ بعد ذلك باختيار الصالحين للاستمرار في التعليم النظري الذي يؤدي إلى التعليم العالي وتتم عملية الاختيار هذه باستعمال مجموعة من الاختبارات النفسية على مرحلتين مرحلة أولى استطلاعية عند سن ١٢ سنة، ومرحلة ثانية تأكيدية عند سن ١٤ سنة، يوجه بعدها الطلاب إلى التعليم النظري أو الفني حسب قدراتهم واستعداداتهم وميولهم وهذا معناه إنهاء دراسة من ذهبوا إلى المدرسة الثانوية الفنية عند هذه المرحلة" (٢) وبناء على هذا كان القباني يرى ضرورة تقسيم مدارس التعليم العام إلى:-

- "مدارس ابتدائية للأطفال من سن ٦-١٠ سنوات وتكون بالمجان لجميع الأطفال.

---

(١) علية فرج، التعليم في مصر بين الجهود الأهلية والحكومية دراسة في تاريخ التعليم، الاسكندرية ،دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٩ م ، ص ٢١٥.

(٢) شبل بدران، التعليم وتحديث المجتمع، القاهرة ، دار قباء للطباعة والنشر ، ٢٠٠٠ م ، ص١٦٠.

- مدارس متوسطة من سن ١٠- ١٤ سنة ويكون التعليم فيها بالمجان بصفة عامة.
- مدارس ثانوية نظرية من ١٤- ١٨ سنة وتكون مجاناً للمتفوقين وبمصروفات لغيرهم" (١) وبالنظر إلى هذا التقييم لم يكن القباني مؤمناً بالمجانية على إطلاقها والسماح للجميع هي مختلف المدارس التعليمية بل قيد المجانية في المدارس الثانوية بالتفوق أما غيرهم من غير المتفوقين والقادرين مادياً فلهم حق الالتحاق بمصروفات بينما غير القادرين فليس لهم فرصة للالتحاق بالمدارس الثانوية.

ب-آراء طه حسين التربوية:-

كان طه حسين من أوائل الذين كانت لهم آراء تربوية متكاملة لجميع جوانب التعليم في مصر الذي أصدره عام ١٩٣٨م ويمكن توضيح تلك الآراء فيما يلي:-

١.مسئولية الدولة عن التعليم:-

أكد طه حسين على أنه يجب أن ينظر "إلى الدولة وحدها يجب أن توكل شؤون التعليم كلها في مصر إلى أمد بعيد... والدولة هي التي تستطيع أن تضع المناهج والبرامج لهذا التعليم وأن تقوم على تنفيذ هذه المناهج والبرامج وأن تلاحظ ذلك ملاحظة متصلة دقيقة، حتى لا ينحرف التعليم عن الطريق الذي رسمت له، وحتى لا ينتهي إلى غرض مباين للغرض الذي أنشيء من أجله" (٢) فأكد طه حسين على أن الدولة هي المسئول الأول عن التعليم

٢. الاهتمام باللغة العربية وعدم تعليم لغة أجنبية في المراحل الأولى:-

أكد طه حسين على "أن اللغة الأجنبية لا ينبغي أن تدرس في هذا القسم من التعليم العام لا في السنة الأولى ولا في الثانية ولا في الثالثة ولا في الرابعة، وإنما يجب أن يخلص هذا القسم من أقسام التعليم العام- التعليم الابتدائي- وكلما خلص التعليم الأولي للثقافة الوطنية الخالصة إذا أردنا أن تخلص نفس الصبي لوطنه وأن تشتد الصلة بينها وبين هذا الوطن وهذا الصبي سيتجاوز الوطن في الثقافة إلى أوطان أخرى بعد زمن قصير وسيشتد اتصاله بهذه الأوطان على نحو غير مألوف في البلاد الأخرى" (٣) فدعا طه حسين إلى أن التعليم في

---

(١) محمد أحمد كريم، شبل بدران، تاريخ التربية وتاريخ التعليم، الاسكندرية ،دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٠ م ، ص ٤٠٨.

(٢) طه حسين، مستقبل الثقافة في مصر، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٣ م ، ص٦١.

(٣) أحمد إسماعيل حجي، التاريخ الثقافي للتعليم في مصر، مرجع سابق، ص١٧٩.

مراحله الأولى [الأولي أو الابتدائي] يجب أن يكون تعليماً وطنياً خالصاً بعيداً عن التغريب وبعيداً عن تدريس اللغة الأجنبية وذلك لتنمية قيم الانتماء والولاء في نفس الطفل تجاه وليس تجاه أوطان أخرى يدرس ثقافته ذلك لأن الإنسان أسير ثقافته وفكره

٣. مجانية التعليم:-

أطلق طه حسين فكرة التعليم للجميع وأنه يجب أن يكون حقاً كالماء والهواء دون شرط أو قيد وأكد بأن "التعليم العام يجب أن يكون مباحاً للناس أجمعين إذا استطاعوا أن يؤدوا أجره، فإذا عجزوا عن ذلك مكنوا من تعليم أبنائهم بشرط أن يكون أهلاً للانتفاع به، وهو يرفض أن يُقصر هذا التعليم على طبقة من الناس دون طبقة، أو أن يباح للناس جميعاً في القانون ثم تخلق المصاعب العملية أمام الفقراء والمعدمين لتضطرهم إلى الاكتفاء بالتعليم الأولي وتقرر عليهم الجهل" (١)

٤.ضرورة إصلاح التعليم:-

حدد طه حسين في كتابه مستقبل الثقافة في مصر مجموعة من أوجه إصلاح التعليم في مصر متمثلة في:

١- إنشاء مجلس أعلى للتعليم.

٢- إعادة تنظيم مراقبات التعليم وتعديل اسمها من مراقبات إلى إدارات

٣- إصلاح نظام التفتيش على المدارس وتغيير اسمه إلى التوجيه وذلك لما في التوجيه من تعاون بين الإشراف والمعلم.

٤- تطوير نظم الامتحانات بحيث تكون وسيلة وليست غاية.

٥- تطوير المناهج الدراسية المقررة بحيث تناسب التطور المتلاحق.

٦- ضرورة العناية بالمعلم خاصة في مرحلة الإعداد المهني.

تلك الأفكار التربوية قد وجدت لها إطاراً من التطبيق ولكن على فترات متباعدة وبشكل جزئي، وطبق طه حسين بنفسه الكثير مما كان يراه في مجال التعليم عندما أصبح وزيراً للمعارف عام ١٩٥٠م.

---

(١) سعد مرسي أحمد، سعيد إسماعيل علي، تاريخ التربية والتعليم، القاهرة ، عالم الكتب ،١٩٨٣ م، ص٤٦٣- ٤٦٤.

وبالنظر إلى ما سبق نجد أن آليات وضع السياسة التعليمية في مصر من عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٥٢م كانت متعددة ومتنوعة ولكل آلية منها أثرها الواضح على رسم السياسة التعليمية، واختلفت درجة التأثير من آلية إلى أخرى يرجع إلى أصحاب تلك الآليات ومستخدموها ومدى قربهم أو بعدهم عن دوائر التأثير داخل وزارة المعارف، كما أن كل الآليات المستخدمة آليات عصرية ومسايرة لنظائرها في الدول الأوربية آنذاك بالإضافة إلى محاولة تلبية احتياجات الشعب المصري التعليمية.

رابعا : الجهات المسئولة عن وضع السياسة التعليمية:-

تعددت الجهات المسئولة عن وضع السياسة التعليمية في مصر منذ عام ١٩٢٣ وحتى ١٩٥٢م، وذلك يرجع إلى "تعدد الأطراف الفاعلة في العملية التعليمية ولتداخل التخصصات التشريعية لتلك الأطراف من جهة أخرى، وكذلك لارتباط التعليم بالنظام السياسي عبر التاريخ في العالم، وفي مصر يُدرك الدور الحقيقي في ارتباطه ومقاصده بالنسق السياسي العام وأيديولوجيته سواء في صوته القبلية أو الأوتوقراطية أو الدينية أو التسلطية أو في صورتها الديمقراطية والتشاركية والإنسانية" (١) فسعت الدول إلى أن تكون هي الواضع الأساسي- إن لم يكن الوحيد- لسياسات التعليم داخل مجتمعاتها ضماناً للسيطرة على تلك المجتمعات حيث إن " مضمون التربية ومحتواها يعد من الجوانب المهمة بالنسبة لكل سلطة سياسية مهما كان نوعها ونوع الحكم الذي تمارسه ، وبذلك يظهر الأثر الكبير للسياسة في مجال التعليم ، بل إن المضمون يعد مقياسا مهما لأثر السلطة في التعليم ، ويتجلى ذلك في الفلسفة والأهداف والسياسات وصياغتها وآليات صنعها والمناهج الدراسية ولغات التعليم التي سوف تطبق ، حيث يتم تحديد ما يدرس ومن القائم على التدريس وبأي الأساليب " (٢) .

وتمثلت الجهات المسئولة عن وضع السياسة التعليمية في مصر بتلك الفترة متمثلة في البرلمان والوزير المختص (وزير المعارف) ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:-

---

(١) حامد عمار، تعليم المستقبل من التسلط إلى التحرر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٢م، ص ٢٠٨.

٢- RMurray Thomas , Politics and Educcation , Pergamon International Library , New Yourk , 1997 , p . 8 .

١- الملك:-

أعلى دستور ١٩٢٣ للملك الكثير من السلطات التشريعية حيث نصت المادتين ٢٤ و٢٥ من الدستور على أن "السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسي الشيوخ والنواب" و" لا يصدر القانون إلا إذا قدره البرلمان وصدق عليه الملك" (١) كذلك أعطى الدستور للملك في المادة ٢٨ حق اقتراح القوانين، فجُعل للملك سلطات تشريعية واسعة تناطح سلطات البرلمان بل إن الدستور جعل للملك حق وضع اللوائح التنفيذية للقوانين وذلك بنص المادة ٣٧ من الدستور.

فكل هذه السلطات التشريعية للملك في تلك الفترة إلا أنها لم يكن لها انعكاساً إيجابياً على السياسة التعليمية بمصر، فلم يتقدم الملك بمشروع قانون حول التعليم أو تعديل قانون قائم في مجال التعليم، بل اكتفى الملك تجاه السياسة التعليمية والقوانين التعليمية بالتصديق على تلك القوانين الصادرة من مجلس النواب، مما يعد ذلك تقصيراً من جانب الملك لدوره في إقرار السياسة التعليمية بمصر بتلك الفترة.

٢- وزير المعارف:-

نص دستوري (١٩٢٣، ١٩٣٠) م، في نفس رقم ونص المادة ٦١ على أن "الوزراء مسئولون متضامنون لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته"(٢) فجعل الدستور الوزير هو الجهة الرسمية المسئولة عن القوانين والقرارات الصادرة من مجلس النواب من أجل تطوير أو تعديل السلم التعليمي.

ولقد قام وزراء المعارف المتتابعون بإجراء مجموعة من التعديلات التي تتابعت لتنظيم جهود الوزراء في مجال السياسة التعليمية، ويمكن تتبع هذا المسار فيما يلي:-

١- أصدر أحمد زكي أبو السعود- وزير المعارف- قراراً وزارياً في عام ١٩٢٣م بإنشاء مكتب فني باسم (مكتب الوزير)

٢- تم إنشاء اللجنة الفنية بقرار وزاري وذلك لمواجهة أعباء التعليم المتزايدة ولعدم قدرة مكتب الوزير على مواجهة وتناول المشكلات بدقة.

---

(١) أحمد زكريا الشلق، الدساتير المصرية نصوص ووثائق ١٨٦٦- ٢٠١١م، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢م، ص ١٠٥.

(٢) أحمد زكريا الشلق، الدساتير المصرية نصوص ووثائق ١٨٦٦- ٢٠١١م، المرجع السابق، ص ١١١.

٣- أصدر علي ماهر- وزير المعارف- عام ١٩٢٥م قراراً وزارياً بإنشاء هيئة جديدة تسمى (مكتب المشروعات الجديدة) لمواجهة التوسع في مجال التعليم.

٤- عندما تولى الهلالي الوزارة وأصدر تقريره المعروف عن التعليم الثانوي وعيوبه ظهرت الحاجة الماسة إلى البحث العلمي فأصدر قراراً وزارياً عام ١٩٣٥م بإنشاء المكتب الفني.

٥- عندما تولى محمد حسين هيكل الوزارة أصدر قراراً وزارياً عام ١٩٣٩م بإنشاء مكتب (البحوث الفنية) و (الهيئة الفنية العليا) .

٦- في عام ١٩٤٦م صدر قرار وزاري بإنشاء (إدارة البحوث الفنية)

٧- إنشاء المجلس الأعلى للتعليم في عام ١٩٤٠م.

٨- إنشاء المراقبة العامة للبحوث الفنية والمشروعات عام ١٩٤٨م بناء على اقتراح مقدم إسماعيل القباني الذي كان يعمل مستشاراً لوزير المعارف .

٩- في عام ١٩٤٩م تم تغيير تلك المراقبة باسم (المراقبة العامة للمشروعات والإحصاء)(١) فكل التنظيمات التي شكلت داخل الوزارة من ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢م كانت مهمتها تنظيم العمل وترتيبه وتوزيع الاختصاصات، وكان الهدف الأهم من تلك التنظيمات المساهمة بفاعلية في وضع السياسة التعليمية بمصر بتلك الفترة والبعد عن الفردية في اتخاذ القرار داخل وزارة المعارف وبأن يكون القرار الصادر من الوزارة قرار مؤسسي وليس فردي.

٣- مجلس النواب:-

شغلت تشريعات مجلس النواب في مجال التعليم منذ الهيئة الأولى عام ١٩٢٤م وحتى نهائية الهيئة العاشرة عام ١٩٥٢م حيزاً هاماً في مجال السياسة التعليمية بمصر، حيث اشتملت تلك التشريعات المراحل التعليمية المختلفة بجوانبها المتعددة التي وصلت إلى عشرة قوانين كاملة بالإضافة إلى تعديلاتها وسيتضح ذلك فيما يلي:-

أ- تشريعات التعليم الأولي:

على الرغم من أن دستور ١٩٢٣م قد نص على أن التعليم الأولي إلزامياً لجميع المصريين لمن هم في سن الإلزام إلا أن هذا الإلزام لم يمتد إلى مجلس النواب وترك مسئولية تنظيم التعليم الأولي إلى الوزارة وحدها، فلم يصدر قانوناً لتنظيم أمور التعليم الأولي إلا بالقانون رقم

(١) سعد مرسي أحمد، سعيد إسماعيل علي، تاريخ التربية والتعليم، مرجع سابق، ص ٥٢٣- ٥٢٧.

٤٦ لسنة ١٩٣٣م الخاص بتنظيم شئون التعليم الأولي والذي نص على كون هذا التعليم إلزامياً للبنين والبنات من سن السابعة إلى الثانية عشرة وأن يكون مجانياً وأن يخصص مجالس المديريات جزءاً من ميزانيته للتعليم الأولي، كما تتولى وزارة المعارف العمومية التفتيش العملي والصحي على المكاتب العامة" (١)

وفي نهاية ١٩٤٠م وبتاريخ ١٩ ديسمبر صدر القرار الوزاري رقم ٥١٥ بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٣، وألزمت اللائحة مجالس المديريات ومراقبي المناطق بتنفيذ ضوابط المخالفات والانقطاع، والشروط الواجب توافرها في المباني والقائمين بالتدريس وتحديد الخطط الدراسية"(٢) .

ب- تشريعات التعليم الابتدائي:-

صدر للتعليم الابتدائي في تلك الفترة ثلاثة قوانين تنظم سير العمل به، كان أولها صدور القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٣م الخاص بالتعليم الابتدائي وكان ذلك قبل أن يعقد مجلس النواب أولى جلساته في عام ١٩٢٤م وظل العمل به سارياً حتى عام ١٩٢٨م عندما أصدر مجلس النواب القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٨م الذي أوكل إليه تنظيم التعليم الابتدائي بتلك الفترة فنص القانون على مدة الدراسة وشروط القبول بالتعليم الابتدائي وعدم تجاوز نسبة المجانية بتلك المدارس من ٤% من إجمالي الطلاب كما نص القانون على العقوبات المقررة والمواد الدراسية التي تدرس بها وقد ظل هذا القانون هو المنظم الأساسي للتعليم الابتدائي والتعديلات التي كانت به لم تكن تعديلات جوهرية، ولم يصدر قانوناً آخر للتعليم الابتدائي إلا بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥١ الذي أضاف جديداً متمثلاً في إقرار المجانية بشكل تام وتوحيد التعليم الابتدائي والتعليم الإلزامي تحت مسمى الابتدائية كمرحلة أولى من مراحل التعليم العام.

ج- تشريعات التعليم الثانوي

بدأت قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٨م والخاص بالتعليم الثانوي والذي نص على "أن الدراسة بالمدارس الثانوية خمس سنوات تنقسم إلى قسمين:

---

(١) مجلس النواب، الهيئة الخامسة، الجلسة الستين، ٢٤ مايو ١٩٣٣م، ص ١٣٨٦- ١٣٨٧.

(٢)وزارة المعارف، تقرير عن نشأة التعليم الأولي وتطوراتهمقدم إلى مجلس التعليم الاعلى ، القاهرة ،هيئة المطابع الميرية ،١٩٢٦ م ، ص ١٢.

الأول: عام لجميع التلاميذ ومدته ثلاث سنوات.

الثاني: تتفرع فيه الدراسة إلى فرعين أدبي وعلمي ومدته سنتان كما نصت المادة ٧ منه على أنه لوزير المعارف العمومية أن يقبل في كل عام بالمجان أو بنصف مصروفات عدداً من التلاميذ بالمدارس الثانوية لا يزيد على ٤% من مجموع التلاميذ المستجدين" (١) كما نظم القانون شروط القبول والمناهج الدراسية المقرر تدريسها وغير ذلك من الأمور التنظيمية وقد تم تعديل هذا القانون بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣٠م والقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣٥م وكل التعديلات لم تكن تعديلاً جوهرياً في القانون بل كانت كل التعديلات تعديلات تنظيمية فقط.

- بينما في عام ١٩٤٩م صدر القانون الرابع للتعليم الثانوي وهو القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٩م بديلاً عن قانون ١٩٢٨م وهو الذي لم يستمر طويلاً وتوقف العمل به وصدر القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٠م والذي كان مضمونه هو القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٨م.
- وفي عام ١٩٥١م صدر القانون الرابع للتعليم الثانوي وهو القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١م الخاص بتنظيم التعليم الثانوي والذي كان من أهم بنوده تنظيم التخصص والتشعب بالإضافة إلى إقرار المجانية التامة لطلاب المدارس الثانوية وتطبيقاً لسياسة وفكر طه حسين التربوي الذي أكد على المجانية.

د- تشريعات التعليم الفني:-

أصدر مجلس النواب ثلاثة قوانين لتنظيم أمور التعليم الفني، منها اثنان خاصين بالتعليم الفني بشكل مستقل وهي القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٠م والخاص بالتعليم الفني، والقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٣٧م الخاص بتنظيم أمور التعليم الثانوي الفني، واستمر العمل بتلك القوانين حتى صدور القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١م والخاص بالتعليم الثانوي والذي نص على توحيد التعليم الثانوي مع التعليم الفني في المرحلة الأولى ثم ينقسمان في المرحلة الثانية تبعاً للتخصصات المختلفة.

---

(١) مجلس النواب، الهيئة الثالثة، الجلسة التاسعة، ٩ أبريل ١٩٢٨م، ص ٦٦٢.

٤- مجلس الوزراء :-

كان رئيس الوزراء هو غالباً ما يكون رئيس حزب الأغلبية داخل البرلمان فكانت تمتد سلطات رئيس الوزراء إلى نواب حزبه بالمجلس، ومن ثم كانت التشريعات التي تقدمها الحكومة بمجلس النواب تلقى قبولاً وموافقة عليه وكان من ضمن تلك القوانين قوانين تخص التعليم .

نتائج البحث :

توصل البحث الحالي إلى النتائج التالية :-

١ - لم تكن السياسة التعليمية بمصر في الفترة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥٢م وليدة الصدفة بل أنها كانت نتيجة تجارب عملية، كما أنها اعتمدت على آليات حديثة مثلما وصل إليه الغرب في مجال التعليم آنذاك فلم تكن منعزلة عما يحدث في الدول الأجنبية وذلك يرجع إلى أن قيادات التعليم بوزارة المعارف كانت قد تلقت تعليمها في الدول الأجنبية فكانت متأثرة فكرياً بتلك الدول وسعت إلى تطبيق تلك الأفكار في مجال التعليم المصري بالإضافة إلى كثرة البعثات التعليمية والمؤتمرات الدولية التي كانت الوزارة حريصة على إيفاد مبعوثين إليها لمدها بالتقارير الوافية عنها .

٢ - إن السمة الغالبة للسياسة التعليمية في تلك الفترة هي أمران:-

الأول:- التأثر بكل ما هو أجنبي من خلال محاولة تطبيق ما تقره بعض الدول في مؤتمراتها الدولية وفيما يأتي به الخبراء الأجانب من إجراءات يريدون أن يطبقونها على التعليم في مصر.

والأمر الثاني:- يتمثل في الفردية الواضحة في رسم السياسة التعليمية فكان وضع وتنفيذ سياسة تعليمية معينة مرتبطاً دائماً بشخص وزير المعارف وطول أو قصر تنفيذ تلك السياسة يتوقف على بقاء أو رحيل وزير المعارف من منصبه كما حدث ذلك مع نجيب الهلالي أو إسماعيل القباني أو طه حسين.

٣- إن وضع السياسة التعليمية في أواخر تلك الفترة كان أكثر نظاماً عن أولها مما يدل على نضج التجربة ووضوح معالمها وهذا التأخر في نضج السياسة التعليمية أدى إلى تأخر بعض القرارات الحاسمة مثل إقرار المجانية وتوحيد تعليم المرحلة الأولى من التعليم الحكومي وهذا ما أضر كثيراً بأجيال حرمت من التعليم مما انعكس سلباً مع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر.

٤ – شكل مجلس النواب بالقوانين التي أصدرها لمختلف المراحل التعليمية عاملاً هاماً ساهم بشكل كبير في تنظيم التعليم وضبط السياسة التعليمية المصرية، وكان لنواب البرلمان– ومنهم نواب الصعيد– في مجال التعليم من خلال مقترحاتهم أو أسئلتهم في مجال التعليم

توصيات البحث:

يوصي البحث الحالي بما يلي : –

١– توسيع سلطات مجلس النواب المصري في وضع السياسة التعليمية ومتابعة تنفيذها داخل البرلمان وخارجه

٢– رسم خريطة تشريعية متكاملة من جانب مجلس النواب المصري للسياسة التعليمية لفترات زمنية طويلة وعدم تعديلها إلا في أضيق الحدود ضمانا لثبات واستقرا النظام التعليمي

٣– الاعتماد على كليات التربية والمراكز البحثية كآلية هامة من آليات وضع السياسة التعليمية في مصر

٤– اقتصار دور وزارة التربية التعليم على تنفيذ السياسة التعليمية الموضوعة دون التدخل في تعديلها

٥– استقلال المركز البحثية التربوية عن وزارة التربية والتعليم بشكل يضمن حيادية الدراسات العلمية التي تقدمها هذه المراكز بعيدا عن مجاملة الوزارة أو شخص الوزير

المراجع

أحمد إسماعيل حجي ، التاريخ الثقافي للتعليم في مصر ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٢ م

أحمد زكريا الشلق ، الدساتير المصرية نصوص ووثائق ١٨٦٦ – ٢٠١١ م ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٢ م

أحمد نجيب الهلالي ، التعليم الثانوي عيوبه ووسائل إصلاحه ، القاهرة ، هيئة المطابع الأميرية ، ١٩٣٥ م

إسماعيل محمود القباني ، سياسة التعليم في مصر ، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٤٩ م

حامد عمار ، تعليم المستقبل من التسلط إلى التحرر ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٢ م

سعاد محمد عيد ، تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة ، القاهرة ، مكتبة الأ نجلو المصرية ، ٢٠١٣ م

سعد مرسي أحمد ، سعيد إسماعيل علي ، تاريخ التربية والتعليم ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٣ م

سعيد إسماعيل علي ، التعليم في مصر ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٩٥ م

شبل بدران ، التعليم وتحديث المجتمع ، القاهرة ، دار قباء للطباعة والنشر ، ٢٠٠٠ م

طه حسين ، مستقبل الثقافة في مصر ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٣ م

علية على فرج ، التعليم في مصر بين الجهود الأهلية والحكومية دراسة في تاريخ التعليم ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٩ م

كلاباريد ، تقرير مرفوع إلى وزارة المعارف من مستر كلاباريد ، القاهرة ، هيئة المطابع الاميرية ، ١٩٤٧ م

مان ، تقرير عن بعض نواحي التعليم في مصر مرفوع غلى وزير المعارف من المفتش مان مفتش المدارس بإدارة المعارف الإنجليزية ، القاهرة ، هيئة المطابع الأميرية ، ١٩٣١ م

مجلس النواب ، الهيئة الاولى – الهيئة النيابية العاشرة ، القاهرة ، هيئة المطابع الميرية ، ١٩٢٤ – ١٩٥٢ م

محمد أحمد كريم ، شبل بدران ، تاريخ التربية وتاريخ التعليم ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٠ م

نقابة المعلمين ، مؤتمر نقابة المعلمين ١٦ – ٢٢ يوليو ١٩٢٥ م ، القاهرة ، صحيفة المعلمين ، العدد ٤ ، يوليو ١٩٢٥ م

وزارة المعارف ، تقرير عن مؤتمر الاتحاد العالمي لجماعات التربية ، القاهرة ، هيئة المطابع الأميرية ، ١٩٢٦ م

تقرير عن نشاة التعليم الاولي وتطوراته ، مقدم إلى المجلس الأعلى للتعليم ، القاهرة ، هيئة المطابع الأميرية ، ١٩٤٦ م

تقرير عن المؤتمر الدولي التاسع للتعليم العام ، القاهرة هيئة المطابع الأميرية ، ١٩٤٧ م

تقرير عن مؤتمر رابطة التربية الحديثة ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٤٧ م

تقرير عن تطوير التعليم في مصر في العام الدراسي ١٩٥١ – ١٩٥٢ م ، القاهرة ، مطبعة وزارة المعارف العمومية ، ١٩٥٢ م

Douglas E Mitchell and Margaret E . Goertz : Education Politics for the new century , London , the falmer press , 1990 , p . 166 .

E . vance Randall , ETAL , UNDER STANDING THE POLITICS OF RESEARCH , IN EDUCATION , EDUCATIONAL POLICY , CALIFORNIA , VOL . 13 , NO .1 , JANUARY 1999, P . 8.

RMurray Thomas , Politics and Educcation , Pergamon International Library , New Yourk , 1997 , p . 8 .